

Distr.: General
27 February 2014
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية الدورة الثالثة عشرة

نيويورك، ١٢-٢٣ أيار/مايو ٢٠١٤

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

الموضوع الخاص: "مبادئ الحكم الرشيد المتسقة مع

إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية:

المواد ٣ إلى ٦ و ٤٦"

دراسة بشأن أفضل الممارسات والأمثلة فيما يتعلق بحل منازعات الأراضي والمطالبات بالأراضي، بما في ذلك نظر اللجنة الوطنية المعنية بالشعوب الأصلية (الفلبين) ولجنة حل النزاع المتصل بأراضي هضبة شيتاغونغ (بنغلاديش) والفريق العامل المعني بالسكان/المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية التابع للجنة الأفريقية المعنية بحقوق البشر والشعوب

مذكرة من الأمانة العامة

في دورته الحادية عشرة، قرر المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية تعيين عضوي المنتدى، راجا ديفاسيش روي وسيمون ويليام مفيودولو، لإجراء دراسة بشأن أفضل الممارسات والأمثلة فيما يتعلق بحل منازعات الأراضي والمطالبات بالأراضي، بما في ذلك نظر اللجنة الوطنية المعنية بالشعوب الأصلية (الفلبين) ولجنة حل النزاع المتصل بأراضي هضبة شيتاغونغ (بنغلاديش)، والفريق العامل المعني بالسكان/المجتمعات المحلية للشعوب

* E/C.19/2014/1



الرجاء إعادة الاستعمال

260314 260314 14-24812X (A)



الأصلية، التابع للجنة الأفريقية المعنية بحقوق البشر والشعوب (E/2012/43 و Corr.1، الفقرة ١١١). وفيما يلي تقدّم إلى المنتدى الدائم في دورته الثالثة عشرة نتائج الدراسة التي قام بها السيد روي.

دراسة بشأن أفضل الممارسات والأمثلة فيما يتعلق بحل منازعات الأراضي والمطالبات بالأراضي، بما في ذلك نظر اللجنة الوطنية المعنية بالشعوب الأصلية (الفلبين) ولجنة حل النزاع المتصل بأراضي هضبة شيتاغونغ (بنغلاديش) والفريق العامل المعني بالسكان/المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية التابع للجنة الأفريقية المعنية بحقوق البشر والشعوب

أولاً - منهجية البحث

١ - بعد أن انتهت ولايته في عام ٢٠١٣ كعضو في المنتدى الدائم، لم يصبح السيد مفيودولو متاحاً لإجراء هذه الدراسة. ومن ثم فقد تم إنجاز الدراسة على يد راجا ديفاسيش روي. ولهذا السبب تم استبعاد الفرع المتعلق بالمنطقة الأفريقية لأن كاتب الدراسة ليس ملماً بالحالة الأفريقية. وتقوم هذه الدراسة على أساس المشاركة المباشرة من جانب كاتبها في الأحداث المتصلة بالموضوع أو على أساس البحث في المصادر الثانوية. وفيما يتعلق بأراضي هضبة شيتاغونغ، استند المؤلف إلى تجربته الشخصية باعتباره رئيساً لإحدى النواحي التقليدية وناشطاً في مجال حقوق الإنسان ومحامياً أمام المحكمة العليا في بنغلاديش (بوصفه مستشاراً قانونياً في بعض القضايا الوارد ذكرها في هذا التقرير) ثم وزير دولة في حكومة تصريف الأعمال في بنغلاديش في عام ٢٠٠٨ (لشؤون البيئة والغابات وأراضي هضبة شيتاغونغ). وفيما يتصل بالفلبين أفاد المؤلف من تجربته كعضو في المنتدى الدائم، ومن مشاركته في الاجتماعات والمناقشات الدولية وغيرها مع المسؤولين الحكوميين وممثلي الشعوب الأصلية. ويعرب المؤلف عن الامتنان إزاء ما اكتسبه من رؤى عميقة خلال المناقشات التي دارت مع الأفراد والمسؤولين الحكوميين من الشعوب الأصلية. ومع ذلك، فيما أن هذه لم تكن مقابلات رسمية فإن الآراء التي أبدتها الأفراد المعنيون لم يتم الإحالة إليها ولا جرى ذكرها. ومن ثم فالآراء المعرب عنها في هذا التقرير هي آراء المؤلف وحده^(١).

(١) يشعر المؤلف بامتنان عميق للغاية إزاء المساعدة التي قدمتها أو شاشا - أ. شاك من المشروع ١٦٩ بالمكتب القطري لمنظمة العمل الدولية في بنغلاديش.

ثانياً – النضالات من أجل حقوق الأراضي وقانون حقوق الإنسان الدولي والإصلاحات القانونية والإدارية في آسيا

ألف – نضالات الشعوب الأصلية من أجل حقوق الأراضي والإصلاح القانوني والإداري بشأن حقوق الأراضي والمطالبات بالأراضي وحل منازعات الأراضي

٢ – تكمن النضالات التي ثارت لإقرار حقوق الأراضي في صميم حركات الشعوب الأصلية على صعيد العالم كله. وكما لاحظت أريكا أيرين دايس فإن الأراضي والموارد أمور لا غنى عنها لبقاء تلك الشعوب بل وللحفاظ على هويتها وكرامتها وعلى سلامتها الاجتماعية والثقافية (انظر E/CN.4/Sub.2/1997/17 و Corr.1 و E/CN.4/Sub.2/2002/23). وقد قيل إن علاقة الشعوب الأصلية بأراضيها وأقاليمها تنسم بأنها "ذات أهمية خاصة لثقافتها وقيمها الروحية وبالنسبة لاستمرارها كشعوب لها سماتها المتميزة"^(٢).

٣ – وتمثل الأرض مصدراً رئيسياً للتراع الذي يشمل الشعوب الأصلية في العديد من مناطق العالم. وهذه النزاعات، فضلاً عن العلاقة بين تجريد الشعوب الأصلية من أراضيها وظروف تهميشها وتخلفها والتمييز ضدها، تم تدارسها على نطاق واسع من جانب الباحثين بما في ذلك ما تم تحت إشراف الأمم المتحدة^(٣). ومن الناحية الأخرى فقد أدى الاعتراف الكافي من جانب الدول بمطالبات الشعوب الأصلية بالأراضي والحلول المنصفة لمنازعات الأراضي التي تشمل الشعوب الأصلية، إلى تبني التوصل إلى السلام والاستقرار والتنمية المستدامة في العديد من أرجاء العالم، بما في ذلك المناطق التي كانت في الماضي منكوبة بالنزاعات، ومنها مثلاً شمال شرقي الهند وميانمار والفلبين وبنغلاديش (إلى حد ما) ونيكاراغوا ودولة بوليفيا المتعددة القوميات.

٤ – وتعد آسيا موطناً لما يقرب من ٧٠ في المائة من الشعوب الأصلية في العالم البالغ عددها ٣٧٠ مليون نسمة فيما جرى تم حرمان عدد من فئاتها من حقوقها المتعارف عليها في الأراضي وفي غيرها^(٤). وما يوصف بأنه مشاريع إنمائية بما في ذلك السدود ومشاريع "الغابات" وعمليات التعدين وغيرها من الصناعات الاستخراجية فضلاً عن نقل السكان

(٢) *International Land Coalition, ILC's Approach to Indigenous Issues, (Rome, 2013)*.

(٣) انظر على سبيل المثال الدراسة التي أعدها خوسيه مارتينيز كوبو في أوائل الثمانينات من أجل اللجنة الفرعية المبنية عن لجنة حقوق الإنسان بشأن منع التمييز وحماية الأقليات، وهي دراسة مشكلة التمييز ضد السكان الأصليين، (منشورات الأمم المتحدة: رقم المبيع (E.86.XIV.3) والتقارير التي أعدها البروفيسور دايس للجنة الفرعية.

(٤) *Land Watch Asia, The Prolonged Struggle for Land Rights in Asia: A Regional Overview, 2013* (٤)

وممارسة الأنشطة العسكرية تعدّ من الأسباب الرئيسية لمثل هذا الحرمان. وفي الوقت نفسه، فعلى مدار العقود القليلة الأخيرة، تم اتخاذ مبادرات في المجالات القانونية والسياسية في عدد من البلدان في آسيا فأدّت إلى الاعتراف الرسمي بحقوق الشعوب الأصلية بما في ذلك الحقوق في الأراضي وغيرها على أساس الأعراف المتبعة^(٥) ومن بينها التطورات التي شهدتها أراضي هضبة شيتاغونغ في بنغلاديش وفي الفلبين.

٥ - ففي الفلبين صدر قانون حقوق الشعوب الأصلية في عام ١٩٩٧ طبقاً لدستور الفلبين لعام ١٩٨٧ مما يسرّ الاعتراف الرسمي بحقوق الشعوب الأصلية في الهوية الثقافية والتكامل الثقافي والحكم الذاتي، فضلاً عن حقها في مناطق وأراضي أسلافها. وفي أراضي هضبة شيتاغونغ في بنغلاديش، جرى التوصل بعد عقود من النزاع المسلح إلى اتفاق في عام ١٩٩٧ لإنهاء النزاع مما أدى للاعتراف بالحاجة إلى إعادة التأهيل لصالح الذين تضرروا، مع دعم نظم الحكم الذاتي في المنطقة وإتاحة سبل الحل المنصف للمنازعات المتصلة بالأرض.

٦ - أما الأمثلة الأخرى التي تتسم بالأهمية بالنسبة للتشريعات المتصلة تحديداً بأدوار الشعوب الأصلية في مجالات الحكم الذاتي والتشريع والتنمية وإقامة العدل فتشمل النصوص الدستورية المتصلة بولايات في شمال شرقي الهند إضافة إلى ولايتي صباح وساراواك في شرقي ماليزيا، وهو ما تم استكمالها بتدابير تشريعية وتنفيذية سواء على المستوى الاتحادي أو على المستوى الجهوي. وهذه الدراسة تركّز على تقييم عدد قليل من الأمثلة المختارة بشأن أفضل ممارسات حل منازعات الأراضي والمطالبات بالأراضي من آسيا بما في ذلك منطقة أراضي هضبة شيتاغونغ في بنغلاديش وفي الفلبين. وفي هذا الإطار تأتي الدراسة باختصار على ذكر حالات مماثلة أخرى في آسيا.

باء - حقوق الأراضي للشعوب الأصلية والقانون الدولي لحقوق الإنسان

٧ - يشمل مفهوم حق الشعوب الأصلية في الأرض الأمور المتصلة بالأرض وبالموارد الطبيعية. وهذا ما ينعكس في اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن سكان وقبائل الشعوب الأصلية لعام ١٩٥٧ (رقم ١٠٧) واتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الشعوب الأصلية والقبلية لعام ١٩٨٩ (رقم ١٦٩). وتذكر الاتفاقية رقم ١٠٧ "الأقاليم المعتاد سكانها" (المادة ١٢ (١))، بينما تشير الاتفاقية رقم ١٦٩ إلى "الأهمية الخاصة التي تتسم بها علاقات هذه الشعوب مع الأراضي والأقاليم بالنسبة إلى الثقافات والقيم الروحية للشعوب المعنية وبخاصة الجوانب الجماعية من هذه العلاقة" (المادة ١٣ (١)). كما أن الاتفاقية رقم ١٦٩

R. D. Roy, *Traditional Customary Laws and Indigenous Peoples in Asia*, (London, Minority Rights Group (٥) .International, 2005)

توضح أن مصطلح الأراضي ” يشمل مفهوم الأقاليم الذي يغطي البيئة الإجمالية للمناطق التي تشغلها الشعوب المعنية أو تقوم باستخدامها بخلاف ذلك“ (المادة ١٣(٢)) وهي تركز بشكل خاص على مشاركة الشعوب الأصلية في ”استخدام وإدارة وحفظ هذه الموارد“ بما في ذلك الموارد المنجمية أو السطحية أو الحقوق في الموارد الأخرى المتصلة بالأراضي“ (المادة ١٥).

٨ - وقد جاء إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية (”الإعلان“) ليتبع روح اتفاقيتي منظمة العمل الدولية، فالإعلان يستخدم عبارات ”الأراضي والأقاليم والمياه والبحار الساحلية وغيرها من الموارد“ (المادة ٢٥). و ”الأراضي والأقاليم والموارد“ (المادتان ٢٦ و ٢٨) و ”الأراضي أو الأقاليم“ (المادتان ٢ و ٣٠). ويتبع الإعلان نهجاً ثقافياً وجيلياً إزاء حقوق الأراضي. كما أن الأحكام المتصلة بالأرض في الإعلان تشمل الاعتراف بحقوق الأرض والحقوق الإقليمية إضافة إلى الضمانات التي تحول دون القيام بأنشطة عسكرية وبإعادة التوطين والإبعاد إضافة إلى النصوص المتصلة بالآليات الشاملة والعادلة والمنصفة بما في ذلك الانتصاف والتعويض.

٩ - وتم التأكيد على أن حقوق الشعوب الأصلية لا تمثل فئة خاصة من الحقوق، وأن إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية والاتفاقية رقم ١٦٩ ”لا يطرحان ولا يخرعان أي حقوق جديدة“ بل على العكس فإن هذين الصكّين يمثلان تأكيدات لحقوق الإنسان العالمية الشاملة فيما ينطبقان على الشعوب الأصلية. وهذا يعني أنهما يضعان الحقوق الشاملة ضمن السياق بما يؤكد التزام الدول باحترام وحماية حالة الشعوب الأصلية وتبليتها من خلال مراعاة الجوانب المشتركة لهذه الحقوق بما يؤدي إلى تجاوز المظالم التاريخية والأزمات الراهنة من التمييز الذي تواجهه الشعوب الأصلية^(٦).

١٠ - وثمة معاهدات دولية أخرى، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إضافة إلى الاتفاقية الدولية بشأن القضاء على التمييز العنصري، واتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة، واتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ، وكلها تضم بدورها أحكاماً تتصل بصورة مباشرة بما للشعوب الأصلية من حقوق الأراضي.

(٦) B. Feiring, Indigenous peoples' rights to lands, territories and resources, Rome, ILC, 2013

ثالثاً - أفضل الممارسات فيما يتعلق بحل منازعات الأراضي والمطالبات بالأراضي في هضبة أراضي شيتاغونغ في بنغلاديش

التمييز والنقل القسري بعيداً عن الأرض والتزاع المسلح واتفاقية أراضي هضبة شيتاغونغ لعام ١٩٩٧

١١ - تقع أراضي هضبة شيتاغونغ في جنوب شرقي بنغلاديش وهي تشارك في الحدود الدولية كلا من الهند من ناحية الشمال والشرق والجنوب (ولايتا تريپورا وميزورام) وميانمار (ولايتا شن وراخين). وهي منفصلة عن خليج البنغال في غربه من خلال مقاطعة السهول الساحلية في شيتاغونغ (ولا ينبغي الخلط بينها وبين هضبة شيتاغونغ). وتشكل المقاطعات الجبلية الثلاث وهي رانغاماتي وبنداربان وحجرشاري، أراضي الهضبة وتغطي ما مساحته ١٣ ١٨١ كيلومتراً مربعاً ويبلغ عدد سكانها ٢٣١ ٥٩٨ نسمة ومنهم ٥٣ في المائة يتسمون بالطابع "القبلي" حسب تقدير تعداد السكان الوطني لعام ٢٠١١.

١٢ - والمنطقة المذكورة أعلاه تتميز عن بقية أنحاء البلاد بحكم تضاريسها سواء التي تحفل بالهضاب أو بالجبال والغابات فضلاً عن تاريخها الدستوري والإداري الفريد إضافة إلى قاطنيتها من سكان الشعوب الأصلية. أما الشعوب الأصلية فتشمل شعوب البام والتشاك والشكما والحومي والخيانغ واللوشاي والمرما والمرو والبنخوا وتشنغيا والتريپورا. وهذه الشعوب تمثل أقليات إثنية ولغوية ودينية ضمن بنغلاديش. ومن الناحية الجسمانية فهي أكثر شبهاً بشعوب جنوب شرقي آسيا من معظم شعوب جنوب آسيا. وهي تدين بالعقائد البوذية والهندوكية والمسيحية أو العقائد الأصلية التقليدية، ومعظمها يتكلم لغات التبت - بورما. وعلى النقيض فإن غالبية أفراد الشعب البنغلاديشي يتكلمون البنغالية وهي لغة هندو - آرية أو هندو - أوروبية. كما يدينون بالعبادة الإسلامية وهم أقرب عرقياً إلى البلدان المجاورة غرب بنغلاديش أكثر من جيرانها إلى الشمال أو الشرق أو الجنوب الشرقي. كما أن النظام الإداري شبه الذاتي للمنطقة يضم مؤسسات ودوائر منتخبة وبيروقراطية وتقليدية^(٧).

١٣ - وكانت الحرفة التقليدية للشعوب الأصلية في المنطقة هي الزراعة التحويلية المعروفة محلياً باسم "جوم"، وهي التي أفضت إلى الاسم الأصلي للشعوب والسكان الأصليين وهو "جوما" أو "جومو". واليوم توجد أيضاً حِرَف لا تقوم على أساس الأرض بالإضافة إلى

P. Martin, Institutional Capacity Building: A Review of the CHT Institutions of Governance (Rangamati, (٧) Bangladesh, United Nations Development Programme, Chittagong Hill Tracts Development Facility, 2004).

الزراعة التحويلية^(٨) ويرتبط الوجود والهوية الاجتماعية والثقافية والروحية لشعوب "الجوما" كشعوب متميزة ارتباطاً وثيقاً بالأسلاف.

١٤ - وقد شكلت الأحداث السياسية والاقتصادية الكبرى تاريخ المنطقة وتسببت في تعثرات ديمغرافية وإيكولوجية أساسية. وهذه الأحداث تشمل إلحاق أراضي هضبة شيتاغونغ بالبنغال بواسطة الحكومة البريطانية في القرن التاسع عشر في انتهاك لمعاهدة الأمة إزاء الأمة لعام ١٧٨٧ المعقودة بين ملك الشكما والحاكم العام البريطاني^(٩). وقد أعقب ذلك مزيد من تآكل نظام الاستقلال الذاتي إضافة إلى إنشاء مشاريع إنمائية ضخمة وفادحة الضرر بما في ذلك التكاليف بإنشاء سد كهرومائي في عام ١٩٦٠ خلال الفترة التي سبقت استقلال بنغلاديش (١٩٤٧-١٩٧١) مما أدى إلى تدمير مواطن الأسلاف وإغراق خمسي أراضي زراعات الأرز أساساً في المنطقة مع تشريد ثلث السكان من الشعوب الأصلية التي تسكنها^(١٠).

١٥ - وبعد أن أصبحت بنغلاديش مستقلة عن باكستان في عام ١٩٧١ في أعقاب صراع مسلح دام تسعة أشهر جاءت أخطر الأحداث المدمّرة في أراضي هضبة شيتاغونغ لتشمل تمييزاً على مستوى الدولة وأنشطة عسكرية كثيفة وحركات مسلحة من أجل الحكم الذاتي وبرنامج لنقل السكان تحت إشراف الدولة. وأدت هذه الأحداث إلى انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان على يد قوات الأمن التابعة للدولة وقد تم توثيقها بدقة بواسطة العديد من آليات الأمم المتحدة (انظر E/C.19/2011/6) والمنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان^(١١). ومن عام ١٩٧٩ إلى الفترة ١٩٨٤-١٩٨٥، تم توطين ما يتراوح بين ٢٠٠ ٠٠٠

(٨) R. D. Roy, "Occupations and Economy in Transition: A Case Study of the Chittagong Hill Tracts", in ILO (ed.), *Traditional Occupations of Indigenous and Tribal Peoples: Emerging Trends*, (Geneva, 2000).

(٩) A. M. Serajuddin, "The Rajas of the Chittagong Hill Tracts and their Relations with the Mughals and the East India Company in the Eighteenth Century" in *Journal of the Pakistan Historical Society*, Vol. XIX, Part 1, Karachi, 1968, pp. 53-60; S. B. Qanungo, *Chakma Resistance to British Domination (1772-1798)*, Qanungopara, Chittagong, 1998; W. Van Schendel, W. Mey & A. K. Dewan (eds.), *The Chittagong Hill Tracts: Living in a Borderland*, White Lotus Press, 2000.

(١٠) D. E. Sopher, "Population Dislocation in the Chittagong Hills" in *The Geographical Review*, Vol. LIII No.3 (July 1963).

(١١) *Militarization in the Chittagong Hills Tract, Bangladesh: The Slow Demise of the Region's Indigenous Peoples*, International Work Group for Indigenous Affairs (IWGIA) report 14, (Copenhagen, IWGIA, Organising Committee Chittagong Hill Tracts Campaign and Shimin Gaikou Centre, 2012); Amnesty International, "Bangladesh: indigenous peoples engulfed in Chittagong Hill Tracts land conflict", press release, 12 June 2013.

و ٤٥٠ ٠٠٠ من مهاجري البنغال المسلمين في منطقة أراضي هضبة شيتاغونغ مما أفضى إلى نزاعات عرقية وحالة تشريد داخلي ونزوح جماعي لنحو ١٠٠ ٠٠٠ من أفراد الشعوب الأصلية إلى الهند المجاورة وقد أُعيد معظمهم إلى الوطن في عقد التسعينيات ولكن الكثيرين منهم لا يزالون بغير إعادة تأهيل حتى الوقت الحالي^(١٢). وعليه، فإن غياب إعادة التأهيل وعدم التوصل إلى حلّ عادل لمنازعات الأراضي لا يزالان بين الأسباب الرئيسية للإحباط والسخط اللذين يسودان صفوف الشعوب الأصلية في المنطقة المذكورة أعلاه.

١٦ - وبعد مفاوضات امتدت لأكثر من عقد من الزمن، تمّ في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ توقيع اتفاق بشأن السلم والحكم الذاتي وإعادة التأهيل بين الحزب السياسي الرئيسي للشعوب الأصلية في المنطقة وهو بارباتيا شاتاغرام جانا سنغاتي ساميتي وحكومة بنغلاديش. أما الحزمة التي نتج عنها الاتفاق فقد أفضت إلى (أ) تشكيل وزارة معنية بشؤون هضبة أراضي شيتاغونغ؛ (ب) إنشاء مجلس إقليمي بالمنطقة؛ (ج) تدعيم المجالس الثلاثة على مستوى المقاطعة؛ (د) إعادة تأكيد وتدعيم دور المؤسسات التقليدية للشعوب الأصلية التي تعترف بها الدولة. (هـ) تشكيل لجنة معنية بالأراضي من أجل حل المنازعات المتصلة بالأرض و (و) إنشاء محاكم مدنية وجنائية مستقلة عن الإدارات الإقليمية والجهوية.

١٧ - على أن دستورية قانون المجلس الإقليمي بالمنطقة لعام ١٩٩٨ وبعض أحكام قوانين مجالسها الجهوية (المعدّلة) لعام ١٩٩٨ تم الطعن عليها أمام شعبة المحكمة العليا، ومن ثم جاء إعلانها غير قانونية بانتظار نظر الاستئناف في شعبة الاستئناف حيث لا يزال حكم شعبة المحكمة العليا قائماً^(١٣). أما الأحكام الرئيسية المتصلة بالأراضي في الاتفاق فتشمل: (أ) نقل إدارة الأراضي إلى المجالس الجهوية؛ (ب) إعادة تثبيت وإعادة دمج المؤسسات التقليدية للشعوب الأصلية؛ (ج) إعادة تأهيل لاجئي جوما الدوليين والأشخاص المشردين داخلياً من الشعوب الأصلية؛ (د) إلغاء عقود إيجار الأراضي غير المشروعة لغير المقيمين؛ (هـ) حل منازعات الأراضي بواسطة لجنة معنية بالأرض (و) تقديم منح بشأن ملكية الأراضي إلى أبناء الشعوب الأصلية المعدمين (E/C.19/2011/6).

(١٢) A. Mohsin, The Politics of Nationalism: The case of Chittagong Hill Tracts, Bangladesh, Dhaka, 1997; S. Adnan, Migration, Land Alienation and Ethnic Conflict: Causes of Poverty in the Chittagong Hill Tracts of Bangladesh, Research and Advisory Services, 2004; R. D. Roy, "The Population Transfer Programme of 1980s and the land rights of the indigenous peoples of the Chittagong Hill Tracts", in S. Bhaumik and other eds., Living on the Edge: Essays on the Chittagong Hill Tracts (Kathmandu, South Asia Forum for Human Rights, 1997).

(١٣) محمد بادالزمان وآخرون ضد بنغلاديش وآخرين، (٢٠١٠) 15 *Bangladesh Law Chronicles* وكان الكاتب واحداً من المستشارين القانونيين في هذه القضية وكذلك في القضايا الواردة ذكرها في الدراسة.

١٨ - وفي أعقاب زيارات عديدة للمنطقة في الفترة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٣ أبدت منظمة العفو الدولية الملاحظة التالية بشأن قضايا الأراضي: ”ما يكاد يكون الذين اجتمعت إليهم منظمة العمل الدولية خلال إجرائها بحوثها من أجل هذا التقرير على مدى سنتين - من ذكور وإناث، أو من المستوطنين البنغاليين أو من القرويين أو القادة الباهاري أو المسؤولين في الجيش/الحكومة - كانوا يشعرون بأن التصدي لمعالجة مسألة الأرض أمر جوهري بالنسبة لحل الكثير من المشاكل التي تشهدها في الوقت الحالي أراضي هضبة شيتاغونغ^(١٤).

١٩ - وثمة عناصر جوهريّة أخرى من الاتفاق - بما في ذلك ما يتعلق منها بإنهاء النشاط العسكري أو الإبعاد القسري إضافة إلى إعادة التأهيل، وقد ظلت إلى حد كبير غير منفذة أو منقوصة التنفيذ على نحو ما تشهد به دراسات عديدة^(١٥). ومن هذه الدراسات ما تم إجراؤه بواسطة عضو سابق في المنتدى الدائم وتم تقديمها إلى الدورة العاشرة للمنتدى في عام ٢٠١١. وقد اتخذ المنتدى الدائم بعض التوصيات في تلك الدورة بما في ذلك ما يتعلق بقيام إدارة عمليات حفظ السلام بمنع الأفراد العسكريين والوحدات العسكرية، ممن ينتهكون حقوق الإنسان، من المشاركة في أنشطة حفظ السلام التي تتم تحت إشراف الأمم المتحدة، وأن تعلن حكومة بنغلاديش جدولاً زمنياً محدداً وطرائق محددة من أجل تنفيذ الاتفاق . and Corr.1, para. 102E/2011/43()

لجنة حل منازعات الأراضي في أراضي هضبة شيتاغونغ

٢٠ - لجنة حل منازعات الأراضي في أراضي هضبة شيتاغونغ (وتعرف فيما يلي بأنها لجنة الأراضي) تم إنشاؤها لأول مرة في عام ١٩٩٩ على أساس التوجيهات الإدارية التي حلّ محلها قانون لجنة منازعات الأراضي في أراضي هضبة شيتاغونغ في عام ٢٠٠١ (القانون ٥٣ لعام ٢٠٠١). وكان من المتصور أن اللجنة سوف تقدم حلولاً علاجية سريعة وغير مكلفة ومنصفة ومستدامة لمنازعات الأراضي في المنطقة. وجاء قانون عام ٢٠٠١ ليتبع روح وليس نص اتفاق ١٩٩٧. ومع ذلك فقد جاء هيكله والمهام التي قضى بها بصورة متوافقة، سواء

Amnesty International, Pushed to the Edge: Indigenous Rights Denied in Bangladesh's Chittagong Hill Tracts, (London, 2013)

R. D. Roy, "The discordant accord: challenges in the implementation of the Chittagong Hill Tracts Accord of 1997", in M. Boltjes, ed., *Implementing Negotiated Agreements: The Real Challenge to Intra-State Peace* (The Hague, T. M. C. Asser Press, 2007); and Adnan, Migration, Land Alienation and Ethnic Conflict

مع الاتفاق وكذلك مع إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية ولا سيما المواد ٢٥-٣٠.

٢١ - ويرغم أن اللجنة تشكّل عاملاً جوهرياً بالنسبة لتأمين حقوق الشعوب الأصلية في الأراضي إلا أن الأمر يقتضي تقييم مهامها على أساس أشواط التقدم المناظرة التي تحققت فيما يتصل بالتدابير الأخرى المتعلقة بالأرض، الوارد ذكرها في اتفاق عام ١٩٩٧ فضلاً عن قدرة المؤسسات المحددة للحكم الذاتي في أراضي هضبة شيتاغونغ، بما في ذلك المؤسسات التقليدية، على أن تقوم بأدوارها على النحو المتوخى في القوانين الصادرة بالمنطقة وفي الاتفاق المذكور أعلاه. وتتألف لجنة الأراضي في المنطقة من رئيس، وهو قاضٍ متقاعد من قضاة المحكمة العليا، وموظف مدني أقدم وممثلين عن الشعوب الأصلية من المجالس المتصلة تحديداً بالمنطقة إلى جانب الرؤساء التقليديين الذين يُنظر إليهم على أنهم الأطراف المؤتمنون على المعارف التقليدية المتصلة باستخدام الأراضي وحقوق الأراضي استناداً إلى القوانين والأعراف والعوائد والممارسات المحلية. ويقضي الباب ٦(١) (ب)، من القانون ٥٣ لعام ٢٠٠١ بتحويل اللجنة أن تعلن عدم قانونية منح الأراضي وأن تعيد تملكها طبقاً لـ”القوانين والعوائد“ السائدة في أراضي هضبة شيتاغونغ. وهذا يتبع روح المادة ١٣ (١) من اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ التي تؤكد على احترام القيم الثقافية والروحية للشعوب الأصلية فيما يتصل بأراضيها وأقاليمها، وكذلك المادة ٢٦(٣) من إعلان الأمم المتحدة بشأن الشعوب الأصلية التي تؤكد على ضرورة أن يتم الاعتراف بحقوق الأراضي للشعوب الأصلية ”مع مراعاة عادات الشعوب الأصلية المعنية وتقاليدنا ونظمها الخاصة بجيازة الأراضي“.

٢٢ - وبموجب القانون ٥٣ لعام ٢٠٠١ لجنة الأراضي سلطة محكمة مدنية متمتعة بمساندة تنفيذية كاملة من جانب الدولة وينص على أن قراراتها نهائية دون أن يضم أحكاماً تتعلق بالاستئناف. أما خيار المراجعة القانونية بواسطة المحكمة العليا فلا يزال مفتوحاً رغم ذلك. وهذا القانون يأتي متسقاً مع المادة ٢٧ من إعلان الأمم المتحدة المذكور أعلاه التي تنص على ما يلي: ”تقوم الدول، جنباً إلى جنباً مع الشعوب الأصلية المعنية بوضع وتنفيذ عملية عادلة ومستقلة ومحيدة ومفتوحة وشفافة تمنح الشعوب الأصلية الاعتراف الواجب بقوانينها وتقاليدنا وعاداتها ونظمها الخاصة بجيازة الأراضي، وذلك اعترفاً وإقراراً بحقوق الشعوب الأصلية المتعلقة بأراضيها وأقاليمها ومواردها، بما في ذلك الأراضي والأقاليم والموارد التي كانت تمتلكها بصفة تقليدية أو كانت تشغلها أو تستخدمها بخلاف ذلك. وللشعوب الأصلية الحق في أن تشارك في هذه العملية“.

٢٣ - وبرغم الجوانب الإيجابية للجنة إلا أنها بقيت بغير فعالية في أداء مهامها منذ بدايتها في عام ١٩٩٩. ثم جاءت الخلافات التي ثارت بين الرئيس الأخير والأعضاء من الشعوب الأصلية لتزيد الأمر سوءاً^(١٦). ومع ذلك فإن أهم عامل يكمن وراء هذا الركود في أعمالها إنما يتمثل في عدم اتساق القانون ٥٣ لسنة ٢٠٠١ مع اتفاق عام ١٩٩٧. بما في ذلك السلطة المفرطة الموكلة إلى رئيسها فضلاً عن حالات عدم اليقين التي تتصل باختصاصاتها وبعمليات صنع القرار التي تباشرها^(١٧). أما العوامل الأخرى فتشمل غياب الموارد البشرية الكافية. وقد أرسلت المقترحات المتصلة بتعديل قانون لجنة الأراضي من جانب المجلس الإقليمي في المنطقة وهو المكلف قانوناً بإسداء المشورة إلى الحكومة فيما يتصل بالتشريعات الصادرة من أجل أراضي هضبة شيتاغونغ إلى الحكومات المتعاقبة منذ بدايات الألفية الثالثة وحتى عام ٢٠١٢. وبعد عملية طويلة ومرهقة من التفاوض وافقت الحكومة في نهاية المطاف في تموز/يوليه عام ٢٠١٣ على تعديل قانون سنة ٢٠٠١^(١٨). ومع ذلك، وبرغم الاتفاق على معظم القضايا الخلافية وموافقة مجلس الوزراء على مشروع قانون فقد أصبح واضحاً بصورة معقولة بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ أن عملية إقرار مشروع القانون تم تجميدها وإن كان الأمل أن يكون هذا التجميد مؤقتاً^(١٩). ومن المعتقد على نطاق واسع أن هذا الأمر تسببت فيه "عناصر تشويه" تمييزية وغير ديمقراطية موجودة في صفوف بيروقراطية الحكومة سواء المدنية أو العسكرية. وفي ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ أُجريت الانتخابات البرلمانية الوطنية ولكن دون مشاركة من جانب حزب المعارضة الرئيسي وهو الحزب الوطني لبنغلاديش. ومن المأمول والمتوقع أن تعمل حكومة ما بعد الانتخابات التي تم تشكيلها في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، ويقودها مرة أخرى الحزب الذي تفاوض على الاتفاق وهو عصبة عوامي في بنغلاديش على الوفاء بتعهداتها بشأن المسألة.

٢٤ - وبصرف النظر عن مهام لجنة الأراضي، وإن كان الأمر حيويًا لضمان حقوق الأراضي للشعوب الأصلية في أراضي هضبة شيتاغونغ، ما يتمثل في دور المؤسسات التقليدية

(١٦) "CHT Land Disputes: Commission chair takes flak about unilateral decision", *The Daily Star*, Dhaka, 22 March 2010.

(١٧) See R. D. Roy, *The ILO Convention on Indigenous and Tribal Populations, 1957 (No 107) and the Laws of Bangladesh: A Comparative Review* (Geneva, ILO, 2009).

(١٨) "PM pledges full implementation of CHT accord", *The Daily Star*, Dhaka, 7 July 2012.

(١٩) Jagaran Chakma, "Land Dispute in CHT May Not be Resolved", *The Independent*, Dhaka, 12 September 2013.

ورؤساء النواحي وقادة الماوزا وأعيان القرى^(٢٠) فيما يتصل بإدارة الأراضي وإقامة العدالة. وبرغم أن قضاء الدولة مسؤول عن التعامل مع الجرائم الكبرى والمسائل المدنية التجارية فإن مهام إقامة العدالة التي تضطلع بها المؤسسات التقليدية، بما في ذلك ما يتعلق بالأمر المدنية والعرفية والجرائم الثانوية، ما زالت على حالها، وإن كان ذلك يتم ضمن حيز أضيق من حيث الاختصاص القضائي بالمقارنة مع الفترة التي كانت تحت الحكم الاستعماري البريطاني (١٨٦٠-١٩٤٧)^(٢١).

٢٥ - ويقضي الباب ٨ من لائحة شيتاغونغ لعام ١٩٠٠ بعد تعديلها في عام ٢٠٠٨ بأن جميع القضايا المدنية لا بد من نظرها طبقاً لـ "القوانين والعادات والاستخدامات القائمة" ولكنه يحول بين محاكم الدولة وبين النظر في القضايا المتصلة بـ "... قوانين الأسرة والقوانين العرفية الأخرى للقبائل ... التي سيتم النظر فيها بواسطة رؤساء الماوزا والأعيان" كما يرد ذكر السلطة القضائية للمؤسسات التقليدية بدورها في العديد من اللوائح الأخرى المتعلقة بأراضي هضبة شيتاغونغ سواء منذ فترات ما قبل الاتفاق أو فترات ما بعد الاتفاق^(٢٢). وقد أدى عدد من أحكام المحكمة العليا في بنغلاديش إلى الإعلان بصورة قاطعة بأن القوانين العرفية الشخصية لقبائل المنطقة المذكورة لا يمكن بالقطع أن يتم التدخل فيها^(٢٣)، وأن على مسؤولي إدارة الأراضي والموظفين القضائيين أن يصدرُوا شهادات استخلاف بالتشاور مع أعيان النواحي ورؤساء الماوزا^(٢٤). وبرغم أن صحة لائحة أراضي هضبة شيتاغونغ كانت موضع اعتراض في قضية سبق رفعها إلى المحكمة العليا فما زال الحكم قائماً بانتظار الاستئناف^(٢٥).

٢٦ - وتستند سلطة المؤسسات التقليدية في إدارة الأراضي إلى الموروث من القوانين والأعراف والاستخدامات والممارسات التي تسبق من حيث تاريخها إلحاق أراضي هضبة

(٢٠) الدوائر والماوزا هي وحدات إدارية. وللاطلاع على شرح للنظام الإداري التقليدي لأراضي هضبة شيتاغونغ، انظر www.mochta.gov.bd/index.php/index/othercontent/Other-Details__14/11/0/12.

(٢١) "The system of traditional administration in the Chittagong Hill Tracts", in Sanjeeb Drong, ed., *Solidarity*, 2013 (Dhaka, Bangladesh Indigenous Peoples Forum, 2013); Martin, *Institutional Capacity Building*; Van Schendel, *The Chittagong Hill Tracts: Living in a Borderland*.

(٢٢) Section 8 and Rule 40, CHT Regulation, 1900; section 66, Hill District Councils Acts, 1989

(٢٣) Aung Shwe Prue Chowdhury v Kyaw Sain Prue Chowdhury & Others, 50 DLR (AD), 1998, 73; Rajkumari v Unika Devi v Bangladesh & Others, 12 BLT (AD), 2004

(٢٤) *Abrechai Magh v Joint District Judge & Others* (Writ Petition No. 3285 of 2009)

(٢٥) *Rangamati Food Products v. Commissioner of Customs and others*, *Bangladesh Law Chronicles*, vol. 10, 2005

شيتاغونغ بالبنغال بواسطة الحكومة الاستعمارية البريطانية في عام ١٨٦٠^(٢٦). كما أن العوائد والاستخدامات مدرجة ضمن تعريف القانون في المادة ١٥٢(١) من الدستور الوطني، وهي أيضاً موضع اعتراف ضمني من جانب لائحة أراضي هضبة شيتاغونغ لعام ١٩٠٠^(٢٧). أما قانون لجنة الأراضي لعام ٢٠٠١ فيعيد التأكيد على دور المؤسسات التقليدية من خلال الاعتراف صراحةً بصلاحيات القانون العرفي وبضم رؤساء النواحي بوصفهم أعضاء في لجنة الأراضي.

رابعاً - أفضل الممارسات فيما يتعلق بحل منازعات الأراضي والمطالبات بالأراضي في الفلبين

الشعوب الأصلية بالفلبين

٢٧ - تشكل الفلبين مثلاً آخر على نضالات الشعوب الأصلية من أجل حقوق الأراضي وتقرير المصير. وهي أرخبيل يضم نحو ٧ ١٠٠ جزيرة. ولكن التقديرات المستكملة والدقيقة فيما يتعلق بالسكان من الشعوب الأصلية غير متوافرة. ومع ذلك ففي تعداد عام ١٩٩٥ كان تقدير عدد السكان من الشعوب الأصلية يصل إلى نحو ١٢,٨ مليون نسمة. بما يمثل نسبة ١٧ في المائة من مجموع السكان ويشكّل ١١٠ من الفئات الإثنو/لغوية المختلفة. أما أغلبية سكان الشعوب الأصلية فهي موزّعة على النحو التالي: منداناو ٦١ في المائة، لوزون، ٣٦ في المائة، وفيزيايس، ٣ في المائة^(٢٨). ويتركز السكان من الشعوب الأصلية في خمس مناطق رئيسية: منطقة كورديليرا الإدارية في جزيرة لوزون حيث تُعرف الشعوب الأصلية في عمومها باسم الإيجورت، وفي جزيرة منداناو المعروفة حالياً باسم بنغسامورو حيث تعرف الشعوب الأصلية باسم لومادز ثم جزيرة مندورو التي يسكنها أساساً شعب المنجيان وجزيرة بالاوان التي درج على سكانها مجتمع بالاوان.

Qanungo, *Chakma Resistance to British Domination (1772-1798)*; Van Schendel, *The Chittagong Hill Tracts: Living in a Borderland*

.Section 8(4), and rules 34, 35, 38-41, 1A, 42, 45, 47, 48 and 50(1) (٢٧)

²⁸J. Corpuz, "Legal pluralism: the Philippine experience", in M. Colchester and S. Chao, eds., *Divers Paths to Justice: Legal Pluralism and the Rights of Indigenous Peoples in Southeast Asia* (Chiangmai, Thailand, Forest Peoples Programme and Asia Indigenous Peoples Pact, 2011)

الكفاح من أجل تقرير المصير والدفاع عن مناطق الأسلاف

٢٨ - شهدت الشعوب الأصلية في الفلبين تاريخاً طويلاً من معاناة التمييز على يد سلطات الدولة مما أفضى إلى الإبعاد عن الأراضي وإلى إعادة التوطين القسري والتهميش الشديد. وكما هو الحال في أراضي هضبة شيتاغونغ في بنغلاديش، فقد خضعت تلك الشعوب إلى ما يوصف بأنه "العدوان الإنمائي"^(٢٩) مما أدى إلى تعبئة جماهيرية دفاعاً عن الحيز الموروث عن الأسلاف وعن حقوق الأراضي. بما في ذلك ما شهدته الكورديليراس حيث أفضى مشروع سدّ شيكو إلى التشريد الإجباري لعدد يبلغ ١٠٠ ٠٠٠ نسمة في عقد السبعينيات من القرن العشرين.

٢٩ - ومنذ ثلاثينيات القرن العشرين ظلّت حكومة الفلبين تشجّع التعدين الذي بلغ ذروته بصدور قانون التعدين لعام ١٩٩٥، وهذا القانون قضى بسلطة كاسحة تتمتع بها شركات المناجم، وأدى إلى تيسير الحوافز المالية والقانونية لصالح الاستثمار الأجنبي. ومن ثم تواصلت عمليات التعدين بغير هوادة عبر البلاد دون أي مشاور مسبق فضلاً عن الموافقة من جانب المجتمعات المحلية المعنية، وغطى ذلك ما يقرب من ٨٥٠ ٠٠٠ هكتار من الأرض أي نحو ٢,٨ في المائة من مجموع مساحة البلاد ومنها رقعة كبيرة من مناطق الأسلاف وأراضي الشعوب الأصلية^(٣٠). وقد حمّلت الشعوب الأصلية المسؤولية على عاتق الشركات إزاء ما حدث من تدمير ثقافتها الغنية حيث يقال إن بعض عناصر تلك الثقافات حلت محلها قيم وممارسات متدنية ومنها مثلاً إدمان الكحوليات وممارسة القمار والبعاء^(٣١).

التدابير الدستورية وقوانين حقوق الشعوب الأصلية لعام ١٩٩٧ واللجنة الوطنية المعنية بالشعوب الأصلية

٣٠ - لأول مرة قضى دستور الفلبين لعام ١٩٨٧ بالاعتراف صراحةً بهوية وحقوق الشعوب الأصلية التي وصفت بأنها "المجتمعات المحلية الثقافية الأصلية". ونص الدستور على تشكيل مناطق للحكم الذاتي في كورديليراس وفي منطقة منداناو المسلمة (التي أُعيدت تسميتها منذ ذلك الحين لتصبح منغسامورو). وفي عام ١٩٩٧، وهو نفس العام، الذي شهد

(٢٩) C. Doyle and J. Gilbert, "Indigenous peoples and globalization: from 'development aggression' to 'self-determined development'", in *European Yearbook of Minority Issues*, vol. 8 (2009), edited by the European Academy Bozen/Bolzano (2011) Centre for Minority Issues and the European

(٣٠) R. D. Rovillos, S. Ramo and C. Corpuz, Jr., "When the 'isles of gold' turn to isles of dissent: a case study on the Philippine Mining Act of 1995", Forest Peoples Programme, 2005

(٣١) E. Caruso and others, eds., *Extracting Promises: Indigenous Peoples, Extractive Industries, and the World* (٣١) .Bank, 2nd edition (Baguio City, the Philippines, Tebteba Foundation and Forest Peoples Programme, 2005)

توقيع اتفاق أراضي هضبة بنغلاديش، كما شهد توصل حكومة الهند إلى اتفاق لوقف إطلاق النار مع محاربي ناغا من الشعوب الأصلية، صدر قانون حقوق الشعوب الأصلية في الفلبين فأدى إلى إنشاء اللجنة الوطنية المعنية بالشعوب الأصلية التي تم تكليفها بحماية وتعزيز رفاه الشعوب الأصلية. وقبول صدور القانون المذكور باحتفال واسع النطاق في الفلبين بفضل تدابيره الحمائية المتصلة بأربع "حزم" من الحقوق: (أ) المناطق والأراضي التي تناهت عن الأسلاف، (ب) الحكم الذاتي والتمكين، (ج) العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان، و(د) التكامل الثقافي^(٣٢). وفي واقع الأمر، تُعد الفلبين، فضلاً عن أستراليا وبوليفيا، من البلدان القلائل التي لديها لائحة خطية بشأن الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة المعترف بها بموجب القانون الوطني^(٣٣).

اللجنة الوطنية المعنية بالموافقة الحرة والمسبقة للشعوب الأصلية والمستنيرة وتنفيذ قانون حقوق الشعوب الأصلية

٣١ - أدى الأمر الإداري لعام ١٩٩٨ الصادر عن اللجنة الوطنية المعنية بالشعوب الأصلية طبقاً لقانون حقوق الشعوب الأصلية، إلى أن أصبح من الأمور الملزمة الحصول على الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة من جميع أفراد أي مجتمع من الشعوب الأصلية فيما يتعلق بأنشطة التعدين التي تمارس على صعيد مناطق وأراضي أسلافها^(٣٤). وصدرت تعليمات واضحة فيما يتصل بإجراء التشاور واتباع الممارسات العرفية وذلك طبقاً للمادة ٣٢ من إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، التي تنص على ضرورة اتباع عملية الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة "قبل إقرار أي مشروع يؤثر في أراضي [الشعوب الأصلية] أو أقاليمها ومواردها الأخرى ولا سيما فيما يتعلق بتنمية أو استخدام أو استغلال الموارد المعدنية أو المائية أو الموارد الأخرى". وبرغم هذه الشروط القانونية فهناك ادعاءات بأن الموافقة المذكورة كانت في بعض الأحيان لا تعدو مجرد إجراء شكلي حيث لا يتم تنفيذ عملية

(٣٢) Institute for Autonomy and Governance (IAG), *The Struggle Continues: Uphold the Rights of Indigenous Peoples*, IAG Policy Brief, April 2011.

(٣٣) A. Buxton, "The spirit of FPIC: lessons from Canada and the Philippines", in International Institute for Environment and Development, *Biodiversity and Culture: Exploring Community Protocols, Rights and Consent* (London, 2012).

(٣٤) W. N. Holden and A. Ingelson, "Disconnect between Philippine mining investment policy and indigenous peoples' rights", *Journal of Energy and Natural Resources Law*, vol. 25, No. 4 (November 2007).

التماس الموافقة المذكورة أعلاه من جميع جوانبها^(٣٥). وفي بعض الأحيان كان الذي يتم هو "هندسة" الموافقة^(٣٦). وعلى خلاف الحالة بالنسبة للجنة أراضي هضبة شيتاغونغ، يتم اختيار أعضاء لجنة الفلبين المعنية بالشعوب الأصلية بمعرفة مكتب الرئيس دون أي ضمان بتمثيل مباشر وكافٍ للشعوب الأصلية مما يؤدي إلى مزيد من تعقيد الأمور.

٣٢ - على أن الحالة الشاملة ما لبثت أن تحسنت بعد عام ١٩٩٧ عندما صدر قانون حقوق الشعوب الأصلية وإن ظلت بعض الثغرات قائمة سواء من الناحية القانونية أو الناحية التشغيلية. وكان النظر إلى شركات التعدين على أنها تتعامل مع القانون، ومع ما يتصل بذلك من شروط قانونية بشأن الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة على أنها عقبات. بل أن دستورية قانون حقوق الشعوب الأصلية تعرضت للطعن أمام المحكمة الدستورية حيث سيقت ادعاءات بأن الأمر أدى إلى إنهاء سلطة الدولة على الموارد الطبيعية^(٣٧). ورغم أن القضاة انقسمت آراؤهم إلا أنه تم تأييد القانون في نهاية المطاف. وعلى أية حال يقال أن مثل هذه المحاولات الرامية إلى النيل من القانون أدت إلى إضعاف موقف اللجنة الوطنية المذكورة أعلاه بشأن أمور كثيرة من بينها الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة. ومن المعتقد أن التوجيه الإداري الصادر عن اللجنة وهو الأمر الإداري رقم ١٩٩٨-٣، صدر بفعل تأثير جماعات الضغط في مجال التعدين. ويذكر هذا الأمر أن شركات التعدين التي تكون قد تلقت الموافقة على ممارسة أنشطتها قبل تنفيذ القانون لن يُطلب إليها اتباع إجراءات الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة. وعلى ذلك طلب النقّاد صرف النظر عن قانون التعدين وإتاحة المزيد من الاستقلالية للجنة الوطنية مع تقليل الاعتماد على الحكومة الوطنية.

٣٣ - ويأتي إصدار شهادات بحقوق ملكية مناطق الأسلاف وشهادات حقوق ملكية أراضي الأسلاف في مقدمة المهام التي كُلفت اللجنة بالاضطلاع بها. وبحلول عام ٢٠٠٧ أفيد بأن اللجنة أصدرت شهادات ملكية المناطق المذكورة لما يقرب من ٠,٩٥ مليون هكتار، وشهادات ملكية الأراضي المذكورة أعلاه بالنسبة إلى ٤ ٨٠٠ هكتار آخر من واقع

M. Salamat, "Indigenous peoples' groups decry use of IPRA and NCIP for development aggression", (٣٥) .12 August 2011

M. Colchester and M. F. Ferrari, Making FPIC Work: Challenges and Prospects for Indigenous Peoples (٣٦) .(Forest Peoples Programme, 2007)

W. Holden, K. Nadeau and R. D. Jacobson, "Exemplifying accumulation by dispossession: mining and indigenous peoples in the Philippines", *Geografiska Annaler, Series B, Human Geography*, vol. 93, No. 2 (٣٧) .(June 2011)

المساحة البالغة ٢,٩ مليون هكتار التي تم تسجيل مطالبات بالنسبة لها^(٣٨). ولكن تعرضت اللجنة للانتقاد إزاء عجزها عن البتّ في جميع المطالبات سواء بحقوق المناطق أو حقوق الأراضي، ويُدعى بأنها تنحو نحو إنفاق المزيد من الأموال على الأمور الإدارية بأكثر من إنفاقها على الأنشطة المبذولة على الصعيد الميداني. ومع ذلك، فبرغم أن أعمالها قد لا تكون قد لبّت توقعات الكثيرين، في ضوء الصعوبات التي تواجهها في مجالات الميزانية أو المجالات اللوجستية أو الموارد البشرية، إلا أن إنجازات اللجنة في إصدار شهادات حقوق الأراضي أو شهادات حقوق المناطق يمكن اعتبارها أكثر من مجرد متواضعة إن لم تكن مرموقة.

٣٤ - وبالإضافة إلى إصدارها الشهادات المذكورة أعلاه، فهناك جانبان آخران مهمان من أعمال اللجنة وهما (أ) إقرار نموذج لمجتمعات مناطق الأسلاف من خلال التنمية والسلام و (ب) إنفاذ حقوق الإنسان وتيسير سبل التمكين لصالح الشعوب الأصلية. بما في ذلك ما يتم من خلال سلطتها شبه القضائية^(٣٨). ومع ذلك، فمن بين هذه المهام، فضلاً عن عملية سندات الملكية، ما يشمل تعقيدات إجرائية لا لزوم لها، وتتصل بطلب سندات وثائقية وغير ذلك من الشهادات الداعمة وهو ما يمثل عبئاً ثقيلاً على عاتق المجتمعات المحلية النائية. وفي هذا الصدد يبدو نظام أراضي هضبة شيتاغونغ أكثر ملاءمة بكثير بالنسبة للشعوب الأصلية.

خامساً - مقارنة نُظم حقوق الأراضي ومطالبات الأراضي للشعوب الأصلية في الفلبين وفي أراضي هضبة شيتاغونغ، بنغلاديش

٣٥ - توضح المناقشة الواردة فيما سبق من فقرات أن كلاً من نظام أراضي هضبة شيتاغونغ ونظام الفلبين فيما يتصل بحقوق أراضي الشعوب الأصلية يتسم بالعديد من الملامح الشديدة الإيجابية. وتشمل مكامن القوة في الفلبين: (أ) الاعتراف الرسمي كحقوق الأراضي وبالإدارة الذاتية المتعارف عليها، (ب) التأكيد على ذلك في الدستور، (ج) منح سندات الملكية الرسمية و(د) الالتزام بمبدأ الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة. أما أوجه الضعف فتشمل (أ) قصور مشاركة الشعوب الأصلية عند مستويات صنع القرار؛ (ب) التعقيدات البيروقراطية والإجرائية؛ (ج) القصور في اتباع عملية الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة و (د) السلبات التي تشوب مجالات التمويل والنواحي اللوجستية في أعمال اللجنة الوطنية المعنية بالشعوب الأصلية.

(٣٨) M. Colchester and C. Fay, Land, Forest and People: Facing the Challenges in South-East Asia (Rights and Resources Initiative, 2007).

٣٦ - أما في نظام أراضي هضبة شيتاغونغ، فتغيب بعض الأوجه الإيجابية التي يتسم بها النظام الفلبيني أو يلوح فيها القصور. بما في ذلك الاعتراف الدستوري والموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة. وبالإضافة إلى ذلك فقد أدى عدم تنفيذ الأحكام الجوهرية من اتفاق ١٩٩٧، بما في ذلك تعديل القوانين المتعلقة باللجنة، والتراجع عن المسائل المتصلة بإدارة الأراضي، إلى تدمير عملية كان يمكن أن تكون سليمة من حيث الاعتراف بمطالبات الأراضي وتسوية منازعات الأراضي. ولكن من بين أقوى ملامح نظام هضبة شيتاغونغ ما يتمثل في الاعتراف الجوهري وغير المقيد بالحقوق العرفية في الأراضي على نحو ما تقضي به اللوائح، مقترناً بدور المؤسسات التقليدية وغيرها من المؤسسات القائمة في شيتاغونغ في مجالات الحكم الذاتي وإدارة الأرض. فالمطلوب هو موافقة المؤسسات المذكورة أعلاه بالنسبة لجميع سندات ملكية الأراضي وحالات نقل الأراضي. وهو ما يتم أيضاً منذ عام ١٩٩٨، وكذلك في حالة الاستحواذ الإجباري بواسطة الدولة. وبالإضافة إلى ذلك، فالمؤسسات المحددة في أراضي هضبة شيتاغونغ تتمتع باستقلالية ذاتية فيما يتعلق بإضفاء الطابع الرسمي على قطع الأراضي المشاعية والسكنية المستخدمة حسب العرف المتبع^(٣٩). وقد تم بمعرفة كاتب الدراسة توصيف نظام من هذا القبيل في مواقع أخرى باعتباره "درعاً" إن لم يكن "سيفاً" لحماية حقوق أراضي الشعوب الأصلية^(٤٠) كذلك يضيف النظام مزيداً من الإنصاف في العلاقات غير المتسقة عادةً بين القانون العرفي من ناحية وبين اللوائح القانونية من الناحية الأخرى، ثم بين سلطات الشعوب الأصلية من جانب ومسؤولي الدولة من الجانب الآخر. بما يؤدي إلى تمكين قادة الشعوب الأصلية من جعل "ساحة اللعب" أكثر "تكافؤاً"^(٤١).

٣٧ - ويعرض الجدولان ١ و ٢ أدناه بإيجاز أوجه القوة والضعف النسبية لنظامي الفلبين وأراضي هضبة شيتاغونغ فيما يتصل بالمطالبات بالأراضي ومنازعات الأراضي المتعلقة بالشعوب الأصلية.

(٣٩) Section 8 and rules 39-42, 45, 50, CHT Regulation and section 64, Hill District Councils Acts, 1989

(٤٠) R. D. Roy, "Indigenous peoples and international human rights-plural approaches to securing customary rights", in S. Chao and M. Colchester, eds., Human Rights and Agribusiness: Plural Legal Approaches to Conflict Resolution, Institutional Strengthening and Legal Reform (Moreton-in-March, United Kingdom, Forest Peoples Programme, 2012)

(٤١) R. D. Roy, "Asserting customary land rights in the Chittagong Hill Tracts, Bangladesh: Challenges for Legal and Juridical Pluralism" in Colchester & Chao

الجدول ١

أوجه القوة والضعف الرئيسية في النظامين المتصلين بالأرض فيما يتعلق بالشعوب الأصلية في الفلبين

أوجه القوة	أوجه الضعف
حقوق الأراضي العرفية وأوضاع الاستقلال الذاتي معترف بها في اللوائح القانونية	قصور مشاركة الشعوب الأصلية في صنع القرار بما في ذلك إقامة العدالة والاستقلال الذاتي الإقليمي
السند الدستوري لنظام حقوق الأراضي والاستقلال الذاتي	سلبات في التمويل وفي العمليات اللوجستية والقوى البشرية على صعيد اللجنة الوطنية المعنية بالشعوب الأصلية
منح سندات تملك رسمية	التعقيدات البيروقراطية والإجرائية في إطار عملية سندات تملك الأراضي مما يسبب أعباءً في الإثبات
عملية الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة يتم اتباعها بشكل عام	عملية الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة يتم اتباعها بصورة غير كافية

الجدول ٢

أوجه القوة والضعف الرئيسية في النظامين المتصلين بالأرض فيما يتعلق بالشعوب الأصلية في أراضي هضبة شيتاغونغ، بنغلاديش

أوجه القوة	أوجه الضعف
مشاركة الشعوب الأصلية في صنع القرار (الوزارة والمجالس ولجنة الأراضي والرؤساء التقليديون)	الحكم الذاتي ونظام إدارة الأراضي ليس لهما سند من الدستور
الاعتراف بالنظام التقليدي للعدالة على صعيد الشعوب الأصلية	نظم منح الأراضي للشعوب الأصلية وإدارة العدالة التقليدية لا تنال من جانب الدولة سوى دعم قاصر في إنفاذها
الاعتراف الأساسي بالقانون العرفي	عدم الاعتراف رسمياً بالموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة

٣٨ - وتقرن الفقرات التالية بين نُظم المطالبات بالأراضي وحلّ منازعات الأراضي في أراضي هضبة شيتاغونغ والفلبين وبين أحكام إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية.

٣٩ - في مجموعهما يحتوي نظاما المطالبات بالأراضي وحل منازعات الأراضي في الفلبين وفي أراضي هضبة شيتاغونغ - بنغلاديش للشعوب الأصلية على عدد من الملامح التي لا توجد في مواقع أخرى. فالنظامان المذكوران أعلاه ينطويان على إمكانية الحماية الفعالة والتأمين الفعال لحقوق الشعوب الأصلية في الأرض بما في ذلك ما يتم من خلال نظام رسمي أو شبه رسمي للاعتراف بها من جانب الدولة ومن خلال عملية قضائية أو شبه قضائية لحل منازعات الأراضي. وعلى ذلك فهما جديران بالمحاكاة في بلدان مختلفة مع إضفاء التعديلات الضرورية حسب الملائم. والنظامان يتسمان معاً باللامح المهمة التالية: (أ) الاعتراف الرسمي بالحقوق العرفية في الأرض؛ (ب) ضمانات ضد الإبعاد القسري عن الأرض؛ (ج) آليات للتعويض من أجل التصدي لمنازعات الأراضي مع أخذ القانون العرفي في الاعتبار؛ (د) مشاركة الشعوب الأصلية في عمليات صنع القرار الرئيسية. ويعرض الجدول ٣ أدناه هذه الملامح مع الإحالة إلى الأحكام المحددة من إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية.

الجدول ٣

اللامح الرئيسية للنظامين المتعلقين بالأرض بالنسبة للشعوب الأصلية في الفلبين وأراضي هضبة شيتاغونغ - بنغلاديش مع الإحالة إلى أحكام محددة من إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية

موضوع/مادة إعلان الأمم المتحدة	نظام الفلبين	نظام أراضي هضبة شيتاغونغ
تقرير المصير والاستقلال الذاتي (المادة ٣)	البند الدستوري بشأن الاستقلال الذاتي الإقليمي	الوزارة المعنية بهضبة شيتاغونغ ومجالس أراضي هضبة شيتاغونغ ومؤسساتها التقليدية
الحفاظ على المؤسسات الأصلية (المادتان ٥ و ٣٤)	المجتمعات المحلية لمناطق الأسلاف	المؤسسات التقليدية للرؤساء والأعيان والكارباري
المشاركة في اتخاذ القرارات المؤثرة على	البند الدستوري المتعلق	تمثيل السكان الأصليين على مستوى الوزارة والمجالس

الشعوب الأصلية (المادة ١٨)	بالاستقلال الذاتي الإقليمي	ولجنة الأراضي وفي إدارة الأراضي وإقامة العدالة
الحق في إسداء المشورة بشأن التشريعات المتعلقة بالشعوب الأصلية (المادة ١٩)		اختصاصات المجلس الإقليمي لأراضي هضبة شيتاغونغ والجالس الجهوية على صعيدها فيما يتصل بالتشريعات المتعلقة بالشعوب الأصلية والولايات القضائية الإقليمية ذات الصلة
الاعتراف بالقانون العرفي وعدالة الفصل القضائي بشأن ما للشعوب الأصلية من حقوق الأراضي (المواد ٢٧ و ٢٨ و ٤٠)	القانون الدستوري وقانون حقوق الشعوب الأصلية ودور اللجنة الوطنية المعنية بالشعوب الأصلية (بما في ذلك سندات ملكية مناطق الأسلاف وشهادات ملكية أراضي الأسلاف) والأحكام المتعلقة بالحكم الذاتي الإقليمي	الاعتراف الدستوري والقانوني بالقانون العرفي والأحكام القضائية والدور الذي تضطلع به تحديداً مؤسسات أراضي هضبة شيتاغونغ في إدارة الأراضي ولجنة الأراضي والمحاكم العرفية

الدروس المستفادة من الولايات القضائية الأخرى في آسيا بالنسبة إلى المطالبات بالأراضي وحل منازعات الأراضي

٤٠ - بالإضافة إلى نظامي الفلبين وأراضي هضبة شيتاغونغ - بنغلاديش المذكورين أعلاه، توجد أمثلة صالحة أخرى في آسيا وغيرها وتتعلق بالاعتراف الرسمي بحقوق الشعوب الأصلية في الأرض والموارد، وبمشاركة الشعوب الأصلية في عملية التشريع ورسم السياسات، وإدارة الأراضي، والتصرف فيها وإقامة العدالة. وفي مقدمتها ما تضمه ولايات عديدة في شمال شرقي الهند وفي ولايتي صباح وساراواك في ماليزيا. وهذه النظم تطرح كذلك نماذج جديدة بالمحاكاة في مواقع أخرى. ويعرض الجدول ٤ بصورة موجزة بعض أهم ملامح هذه النظم. ويمكن مقارنة الجدولين ٣ و ٤ لاستقاء نظرة شاملة بالنسبة للنظم المتصلة بالأرض في الولايات القضائية الأربع المذكورة أعلاه.

الجدول ٤

الملامح الرئيسية للنظم المتعلقة بالأراضي فيما يتصل بالشعوب الأصلية في شمال شرقي الهند وفي صباح - وساراواك في ماليزيا مع الإحالة إلى بنود محددة من إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية

موضوع/مادة إعلان الأمم المتحدة	شمال شرقي الهند	صباح - ساراواك، ماليزيا
تقرير المصير والاستقلال الذاتي (المادة ٣)	ضمانات خاصة بشأن ولايتي ناغالاند وميزورام (دستور الهند: المادتان ٣٧١ ألف و ٣٧١ زاي على التوالي) مقاطعة مستقلة ذاتياً ومجالس إقليمية (دستور الهند الملحق السادس، المادة ١٦٤(١))	ضمانات خاصة بشأن الوضع الدستوري لولايتي صباح وساراواك ومواطنيهما الأصليين (دستور ماليزيا، المادتان ١٦١ هـ و ١٦١ ألف على التوالي)
الحفاظ على مؤسسات الشعوب الأصلية (المادتان ٥ و ٣٤)	تعيينات رؤساء وأعيان النواحي بواسطة المجالس الجهوية (دستور الهند، الملحق السادس)	دور الرؤساء والأعيان التقليديين في إدارة الأراضي وإقامة العدالة (دستور ماليزيا، الملحق التاسع المادة ١٣، القائمة ثانياً ألف، والمادة ١٠، القائمة ثالثاً ألف).
المشاركة في صنع القرار المؤثر على الشعوب الأصلية (المادة ١٨)	حجز المواقع في الهيئات التشريعية والوظائف الحكومية (دستور الهند (المواد ٣٣٠ و ٣٣٢ و ١٦ (٤ ألف) على التوالي)	أحكام تشريعية خاصة تضمن حقوق ولايتي صباح وساراواك في رسم السياسات المتصلة بالأرض (دستور ماليزيا، المادتان ٩٥ دال و ٩٥ هـ)
	مجالس الاستقلال الذاتي والمجالس الإقليمية (دستور الهند، الملحق السادس)	دور المحاكم الوطنية (قانون المحاكم الوطنية، ١٩٥٢)

موضوع/مادة إعلان الأمم المتحدة	شمال شرقي الهند	صباح - ساراواك، ماليزيا
حق التشاور بشأن التشريعات المتعلقة بالشعوب الأصلية (المادة ١٩)	ضمانات خاصة بشأن ولايتي نغالاند وميزورام (دستور الهند: المادتان ٣٧١ ألف و ٣٧١ زاي، على التوالي)	الأحكام التشريعية الخاصة لولايتي صباح وساراواك دستور ماليزيا المواد ٩٥ دال و ٩٥ هاء و ١٦١ هاء (٤)
	الصلاحيات التشريعية لمقاطعة الاستقلال الذاتي والمجالس الإقليمية (دستور الهند، الملحق السادس)	
التعويض عن حقوق الأراضي والمطالبات بالأراضي (المواد ٢٧ و ٢٨ و ٤٠)	الدور التشريعي والتنفيذي لحكومات الولايات المحاكم التقليدية المتخصصة في ولايات عديدة	المحكمة العليا في صباح وساراواك دور محاكم الاستئناف الوطنية. المحكمة الجزئية الوطنية ومحاكم رؤساء وأعيان القبائل.
	إدارة الأراضي ودور مجالس الاستقلال الذاتي الجهوية والإقليمية في إقامة العدالة	الصلاحيات التشريعية الخاصة لولايتي صباح وساراواك
	(انظر الأحكام الدستورية المذكورة أعلاه)	(انظر: الأحكام التشريعية والعمليات المؤسسية المذكورة أعلاه)

سادساً - الخلاصة والتوصيات

ألف - الخلاصة

٤١ - يعرض نظاما الفلبين وأراضي هضبة شيتاغونغ - بنغلاديش، وقد جرت مناقشتها أعلاه، معالم تُظم فعالة، أو على الأقل يمكن أن تكون فعالة بالنسبة إلى المطالبات بالأراضي وحل منازعات الأراضي المتعلقة بالشعوب الأصلية برغم أن كليهما يشوبهما سلبيات تحتاج إلى العلاج. ومع ذلك فهذه الدراسة تذهب إلى أن النظامين المذكورين يمثلان نماذج يتم

تنفيذها بالفعل على أرض الواقع، ومن ثم فهما لا يشكلان نماذج "نظرية" مجردة من الحقائق العملية. وينطبق نفس الشيء على النظم القائمة في شمال شرقي الهند وفي ولايتي صباح وساراواك في ماليزيا. ويمكن للدراسات التفصيلية بشأن هذين النظامين أن تطرح أفكاراً عملية يصار إلى تنفيذها في مواقع أخرى، باعتبار أن الاعتراف الفوري بمطالبات الأراضي للشعوب الأصلية وحل المنازعات الناشئة بشأن الأراضي يؤديان في الأجل الطويل إلى الحد من النفقات ومن الجهود المبذولة من جانب الحكومات بما يفضي إلى سلام مستدام وإلى تحسين العلاقات بين الشعوب الأصلية والدولة ذات الصلة، مع تيسير القيام بتنمية شاملة وموجهة نحو الشعب وسليمة بيئياً ومراعية للنواحي الثقافية في ظل الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة للشعوب والمجتمعات المحلية المعنية.

باء - التوصيات

٤٢ - التوصيات التالية مطروحة على الحكومات وعلى منظومة الأمم المتحدة والوكالات الإنمائية المتعددة الأطراف والثنائية، وعلى المؤسسات المالية ومؤسسات البحوث والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والشعوب الأصلية.

الحكومات

٤٣ - حثّ حكومة بنغلاديش على الوفاء بتعهداتها وبالنهوض بالمسؤوليات السياسية والقانونية التي تضطلع بها من أجل تعديل قانون لجنة أراضي هضبة شيتاغونغ لعام ٢٠٠١ طبقاً لتوصيات المجلس الإقليمي للمنطقة المذكورة.

٤٤ - حثّ حكومة بنغلاديش على تنفيذ ما لم يتم تنفيذه من أحكام اتفاق أراضي هضبة شيتاغونغ لعام ١٩٩٧ على النحو الذي تم التركيز عليه في تقرير المنتدى الدائم في دورته العاشرة (انظر E/2011/43 و Corr.1 الفقرتان ١٠٢ و ١٠٣). بما في ذلك نقل السلطة الكاملة عن إدارة الأراضي إلى المجالس الجهوية في المنطقة وإعادة تأهيل من لم يتم تأهيلهم من لاجئي جوما وسكان الشعوب الأصلية المشردين داخلياً مع تجريد المنطقة من الأسلحة بصورة فعّالة.

٤٥ - حثّ حكومة الفلبين على اتخاذ الخطوات الرامية إلى حل المشاكل القانونية والإجرائية واللوجستية والمالية التي تواجهها اللجنة الوطنية المعنية بالشعوب الأصلية بما في ذلك ما تضطلع به اللجنة المذكورة من أعمال بشأن إتاحة شهادات التملك على مستوى مناطق أو أراضي الأسلاف. وعليها أن تيسر قيام اللجنة الوطنية المعنية بالشعوب الأصلية بمهامها في استقلال ذاتي بعيداً عن عوامل نفوذ السياسيين أو الشركات. كما يتطلّب الأمر

إلغاء الاستثناءات من قاعدة الموافقة المسبقة والحرّة والمستنيرة بشأن امتيازات التعدين السابقة على صدور قانون حقوق الشعوب الأصلية.

٤٦ - حث حكومة الفلبين على تيسير تدعيم هيئات الحكم المحلي في المناطق والنواحي التي تسكنها الشعوب الأصلية. بما في ذلك العمل على سنّ وتنفيذ قوانين أساسية تتصل بالحكم الذاتي الإقليمي في مناطق كورديلراس بالمشاركة مع الشعوب الأصلية المعنية وفي إطار موافقتها الحرّة والمسبقة والمستنيرة.

٤٧ - حث اللجنة الوطنية المعنية بالشعوب الأصلية على أن تكفل الاتباع الدقيق لعملية الموافقة الحرّة والمسبقة والمستنيرة طبقاً لقانون حقوق الشعوب الأصلية والقوانين العرفية المعنية، فيما يتصل بمنح شهادات سندات ملكية مناطق الأسلاف وأراضي الأسلاف، مع تعزيز مشاركة الشعوب الأصلية في جميع الأنشطة ذات الصلة وعلى الأصعدة كافة. وعليها أن تنقح الممارسات الإجرائية التي تتسبب في أعباء لا لزوم لها من حيث الإثبات وتحملها المجتمعات المحلية بما في ذلك المستندات الداعمة من أجل البتّ في مطالباتها.

٤٨ - حث الحكومات في آسيا وسائر المواقع على دراسة المطالبات بالأراضي ونُظم حلّ منازعات الأراضي في مناطق عديدة من بينها أراضي هضبة شيتاغونغ في بنغلاديش ثم في الفلبين ومن أجل التوصل إلى أفكار قابلة للتنفيذ بشأن هذه الأمور التي تتصل بأحوالها.

وكالات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها

٤٩ - على وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة إضافة إلى صناديقها وبرامجها بما في ذلك برنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة والبنك الدولي، أن تعترف بأهمية الحلّ الفوري والمنصف والشامل لمطالبات ومنازعات الأراضي التي تتعلق بالشعوب الأصلية، وأن تراعي اتباع الممارسات الجيدة القائمة بما في ذلك تلك المشار إليها في هذه الدراسة في سياساتها وتوجيهاتها التشغيلية وفي أنشطتها وممارساتها.

المؤسسات الإنمائية الثنائية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية الأخرى

٥٠ - على الوكالات الإنمائية الثنائية أن تراعي اتباع أفضل الممارسات المطروحة في هذه الدراسة إضافة إلى التجارب الأخرى ذات الصلة، وأن تيسّر سبل الحلّ المنصف لمطالبات الأراضي ومنازعات الأراضي للشعوب الأصلية من خلال المشاريع والبرامج التي تقوم بتمويلها.

٥١ - وعلى المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، بما في ذلك المؤسسة المالية الدولية والمؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف، ومنها مثلاً المصارف الإنمائية الإقليمية. بما فيها المصرف الإنمائي الآسيوي، أن تضمن قيام المشاريع والبرامج التي تمولها بتيسير سبل الحل المنصف للمطالبات بالأراضي ومنازعات الأراضي المتعلقة بالشعوب الأصلية، وأن تمنع وتحاشي وقوع الآثار السلبية التي تتعرض لها حقوق الأراضي للشعوب الأصلية.

٥٢ - ويحث البنك الدولي بالذات على تعديل سياسته المتعلقة بالشعوب الأصلية بحيث تشمل الامتثال الكامل لإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية مع إيلاء أهمية خاصة لاعتماد معيار الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة.

الجامعات وسائر مؤسسات البحوث

٥٣ - حث الجامعات ومؤسسات البحوث الأخرى على أن تعمل في شراكة مع الشعوب الأصلية على إجراء بحوث متعمقة بشأن النظم المشار إليها في هذه الدراسة. بما ييسر على الحكومات والشعوب الأصلية ومنظومة الأمم المتحدة وغير ذلك من الفعاليات ذات الصلة، نشر النماذج المتعلقة بمطالبات الأراضي وحل منازعات الأراضي للشعوب الأصلية.

٥٤ - تشجّع المنظمات غير الحكومية على أن تعمل في شراكة مع الشعوب الأصلية على إجراء البحوث المتعلقة بالنماذج المشار إليها في هذه الدراسة، مع تيسير جهود الشعوب الأصلية المبذولة في هذا المضمار، ومن ذلك مثلاً أنشطة الدعوة وممارسات الضغط المؤثرة لصالح الترويج لأفضل الممارسات وغيرها من النماذج المتصلة بهذا الأمر والمتعلقة بمطالبات الأراضي ومنازعات الأراضي للشعوب الأصلية. بما في ذلك ما يتم في إطار برامجها ومشاريعها.

الشعوب الأصلية

٥٥ - حث الشعوب الأصلية وحكوماتها وسائر المؤسسات والمنظمات والشبكات على دراسة النماذج المشار إليها في هذه الدراسة، جنباً إلى جنب مع النماذج الأخرى ذات الصلة تيسيراً لجهود التعبئة والتأثير مع الدعوة لحوارات مع الدول وإجراء المزيد من البحوث وسائر الأنشطة المهمة الأخرى فيما يتصل بالدعوة إلى إقرار حقوق الشعوب الأصلية في الأراضي والحقوق الإقليمية والحقوق المتصلة بالموارد. بما في ذلك الاعتراف بمطالبات الأراضي والمضي بغير تأخير إلى حل منازعات الأراضي التي تتصل بالشعوب الأصلية.

القطاع الخاص

٥٦ - حت كيانات القطاع الخاص، بما في ذلك الشركات والمصارف وغيرها من المؤسسات المالية، على تجنّب القيام بالأنشطة التي تنتهك حقوق الأراضي العائدة للشعوب الأصلية مع تعزيز وحماية المطالبات بالأراضي للشعوب الأصلية والتوصل إلى حلول لمنازعات الأراضي على صعيد تلك الشعوب.
